الجريمة والتكامل الاجتماعى

بقلم
مصطفى اسماعيل سويف

الفرد والمجتمع — المجتمع والجريمة — ما هى الجريمة ؟
المجال الاجتماعى — الأساس النفسى للتكامل الاجتماعى — الجريمة والتكامل الاجتماعى

الفرد والمجتمع :

يوشك الفرد أن يقوم فى مجتمعه كما تقوم السفينة وسط المحيط ، فإن له من الثبات والتماسك قدراً لا يحول بينه وبين التأثر بأنواء الخضم المتسع ، بل هو مشروط به وبظروفه مهما حاول أن يتخيل أنه حر مسيطر على ما له من مصير . ومن ثم فإننا قلما نعثر على ظاهرة سيكولوجية خالصة ، بمعنى أنها مشروطة بشروط صادرة عن البناء النفسى وحده ، لأن هذا البناء ذاته لا يمكن أن نجده منعزلا عن مجال الحياة الاجتماعية ، وبالتالى فهو على الدوام متأثر به .

ومع أن الشعور العام لا يتبين هذه الصلة على الدوام ، فإنه قد تمر به فترات وأحداث تبرزها أمامه فلا يملك إلا الاعتراف بها فى ملاحظات عابرة ، والظاهر أننا نمر الآن بإحدى هذه الفترات ، فقد شاع بين الناس فى هذه الأيام أن الحروب يتبعها انتشار موجات الإجرام والانهيار الخلقى والقلاقل الاجتماعية بأشكالها المتعددة ، ومن ثم فهم يجعلون من الحرب وهى ظاهرة اجتماعية سبباً لأحداث كثيرة منها ما يظهر على أيدى أفراد متفرقين ومنها ما يظهر على أيدى جماعات . ومع ما فى هذا التعليل من سذاجة ، ومع أنه ينبغى أن يقلب رأساً على عقب كيما يتخلص من بعض سذاجته ، لأن الحروب هى نفسها من بين القلاقل الاجتماعية التى ينبغى البحث عن عللها لا التعليل بها ، مع ذلك فإن هذا التعليل الساذج ينم عن إحساس غامض بالوضع الصحيح للمشكلة . فإن الأحداث التى تظهر على أيدى الأفراد ليست مدفوعة بدوافع من داخلهم فحسب ، بل إنهم هم أنفسهم مدفوعون

إليها بعوامل ماثلة فى مجالهم الاجتماعى ، فهى غير خاضعة لإرادتهم خضوعاً تاماً وهم منفعلون بها وفاعلون فيها .

المجتمع والجريمة :

وربما كانت ظاهرة الإجرام من أوضح الظاهرات دلالة على هذه الحقيقة التى نقررها . فليست هناك غريزة خاصة لدى المجرمين تحتم عليهم أن يسلكوا هذا السلوك الإجرامى دون سواه ، بغض النظر عن ظروف حياتهم فى الطفولة وبعد البلوغ ، وحتى عند ما نأخذ بالرأى الفرويدى المتطرف فى التشاؤم ، ونسلم بقيام غريزة التدمير أو الموت إلى جوار غريزة البناء أو الحياة ، فلا شك أننا مضطرون إلى التسليم من جديد بأن غلبة إحدى الغريزتين على الأخرى وسيطرتها على السلوك ، أمر تقرره ظروف حياتنا الاجتماعية بوجه خاص .

على أن متابعتى للرأى الذى أقدمه الآن ، وحرصى على أن يصل إلى ذهن القارىء متماسكاً ، تحتم على أن أؤجل مناقشة الفرويديين بالتفصيل فيما يذهبون إليه فى هذا الموضوع إلى مقال آخر ، ولا شك أن القارىء ينتظر الآن ورود اسم لومبروزو ، ولكننى مضطر أن أؤجل مناقشة هذا العالم أيضاً فيما ذهب إليه من وراثة الاستعداد للإجرام .

والرأى الذى أقدمه الآن ، أن المجرم فرد قد أحاطت به ظروف اجتماعية معينة فاندفع إلى الإجرام ، ومن ثم فإن مسؤلية الجريمة لا تقع على عاتقه وحده بل وعلى عاتق المجتمع أيضاً . وهذا ما يقرره دارك E.P. Dark[1] إذ يقول إن الشواهد كلها تقوم على أن المجتمع مسئول قبل الفرد المتهم عن الجانب الأكبر من الجرائم التى تجتاحه ، ويعدد من بين العوامل التى تساهم فى خلق هذه الجرائم الفقر المادى والثقافى والسينما بمغالاتها فى قيمة الناحية الجنسية وتأثير السجون الذى يدفع بنزلائها إلى الاندفاع فى تيار الإجرام أكثر مما يردهم عنه . ويذهب كارپمان B.Karpman[2] إلى القول بأن المسئول عن انتشار الإجرام فى أمريكا إنما هو النظام التشريعى والسياسى وطبيعة الارتقاء الاجتماعى للبلاد . ويقول إن القانون قد يشرع أحياناً بطريقة تجعله دافعاً إلى الجريمة بدل أن يكون عقبة فى السبيل إليها . ويلقى التبعة

(١) "Psychological Abstracts" vol. 22, No 7, July 1948

(٢) "The Individual Criminal" ,Ben Karpman, vol, I: Nervous & Ment. Disease Publishing Co; New York, 1935, P. 136

أيضاً على نظام التربية ونظام المعاملة فى السجون ، فإنهما متجهان أصلا إلى القمع بقسوة مما يزيد فى اندفاع المجرم نحو الجريمة . ويبرز ريوجا H.B. Rioja[1] ثلاثة عوامل اجتماعية باعتبار أن لها النصيب الأوفى فى سلوك الجانحين ، وهى : إهمال الصغار ، وإدمان تعاطى الخمر ، وحالة السجون . وتقرر الدكتوره فرانسواز ليفوا F. Lievois[2] أهمية تفكك الروابط العائلية كعامل يساهم فى جنوح السلوك لدى القاصرين . وهذا ما يذهب إليه الأستاذ البابلى[3] إذ يقرر هو الآخر أن الحرمان من الجو العائلى وما يترتب عليه من تشرد للصغار يساهم بنصيب كبير فى انتشار الإجرام فى المدن .

على أن المتتبع للصلة بين المجتمع والجريمة لا يلبث أن يشهد جوانب أخرى تدل بدون شك على أننا هنا بصدد صلة على جانب كبير من الدقة والمتانة . فظهور الإجرام بنسبة متفوقة دائماً فى مجتمع معين دليل على أن هناك عوامل اجتماعية قد توفرت فى هذا المجتمع ولم تتوفر فى سواه ، أو أن هذه العوامل قد تفاعلت فيما بينها بطريقة معينة لم تتفاعل بها فى المجتمعات الأخرى . وظهور نوع معين من الجرائم فى أحد المجتمعات وعدم ظهوره فى مجتمع آخر ، وارتفاع نسبة الإجرام فى فئة معينة من أبناء المجتمع دون فئة أخرى ، وانتشار الجرائم فى فترة تاريخية معينة كل أولئك دليل واضح على أن ثمة عوامل اجتماعية معينة تساهم فى توجيه الإجرام وتحديد مداه وتعيين خصائصه .

والأمثلة الواقعية التى تشهد بصحة هذا الرأى كثيرة . ففى مجتمعنا المصرى يلاحظ أن نسبة الإجرام فى الوجه القبلى مرتفعة بكثير عنها فى الوجه البحرى وهذا الارتفاع ثابت فى معظم السنوات على أساس ٦٠ ٪ من الجنايات للأول و ٤٠ ٪ للثانى ، هذا مع العلم بأن تعداد السكان فى الوجه البحرى يزيد زيادة ملحوظة عنه فى الوجه القبلى . كذلك يلاحظ أن هناك جرائم معينة ترتكب فى الوجه القبلى أكثر مما ترتكب فى الوجه البحرى كالقتل العمد والضرب المفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة وخطف الأطفال ، بينما تنتشر فى الوجه البحرى جرائم من نوع آخر كالحريق العمد وإتلاف الزرع وتسميم الماشية والتهديد والاغتصاب . وبديهى أن بعض هذه

(١) "Psychological Abstracts", vol. 22, No. 7, July 1948

(٢) "La Délinquance Juvénille : Cure et Prophylaxie", F. Liévois, 1946.

(٣) «الإجرام فى مصر» محمد البابلى — القاهرة ١٩٤١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ص ١٦٢

الجرائم لا يمكن أن ترتكب فى المدينة لأن موضوعها لا وجود له ، ومن هذا القبيل إتلاف الزرع وتسميم الماشية . وكذلك نستطيع أن نستدل من الإحصائيات الرسمية على أن السلوك الإجرامى يقوم به الرجال أكثر مما تقوم به النساء ، حتى إنه فى بعض السنوات الأخيرة كانت نسبة نزيلات السجون إلى نزلائها ٤ ٪[١] ، ولا جدال فى أن الظروف الاجتماعية المحيطة بالنساء مغايرة جداً لظروف الرجال فى مجتمعنا مما يحتم على الباحث فى هذه الظاهرة أن يحسب حساب هذه الظروف بشكل واضح ملموس . وفى المجتمع الأمريكى ، يلاحظ كارپمان أن الجناح والقلاقل الاجتماعية أكثر وقوعاً عند الحدود التى تفصل بين جماعات اجتماعية مختلفة[٢] . وفى المجتمع الهندى يلاحظ كبير حسين[٣] أن ٩٥,٩ ٪ من حوادث الانتحار فيما بين عامى ١٩٤٢ — ١٩٤٥ قام بها أفراد من الهندوكيين .

ومن الواضح أن كل مثال من هذه الأمثلة التى ضربناها يعتبر ظاهرة تستحق أن يفرد لها بحث قائم بذاته . ولسنا نظن أن العوامل التى يذكرها دارك أو كارپمان أو ريوجا بكافية وحدها لتفسير هذه الظاهرات على ما بها من تعقد وتداخل . إلا أننا لن نحاول من جانبنا أن نضيف إلى ما ذكروا قائمة أخرى بعوامل اجتماعية ، بدعوى أنها أكثر أو أقل أهمية مما ذكره هؤلاء الباحثون ، فمثل هذا المقال لا يتسع لدراسة هذه الظاهرات جميعاً دراسة تفصيلية دقيقة . هذا إلى أننا نحاول أن نتجنب تحديد العوامل على هذه الصورة لأنها فى رأينا لا تتفق والنظرة الدينامية للحياة الاجتماعية ، بل هى نظرة تصنيفية جامدة ، فلكل مجتمع ظروفه التى تساهم فى تحديد العوامل الدافعة إلى الإجرام فيه ، ومن ثم فإن من ينزلق إلى محاولة هذا التصنيف يقدم آراء عابرة كأحوال المجتمع ، دون أن يكشف عن ديناميات المجال الذى تحدث فيه الجريمة ، أعنى دون أن يكشف عن قوانين الحركة فى مجال الجريمة ، باعتبار أن هذا المجال يتألف من عدة قوى مؤثرة ومتأثرة أو فاعلة ومنفعلة .

والواقع أن مهمة البحث العلمى ، من حيث هو « علمى » ، إنما تنحصر فى الكشف عن هذه القوانين ، سواء فى البحوث السيكولوجية والاجتماعية والفيزيقية . على أساس أننا فى كل من هذه المجالات نبحث ضرباً من ضروب النشاط ، نشاط الأفراد ونشاط الجماعات ونشاط المادة . ونهدف من وراء البحث العلمى إلى

---

(١) المرجع السابق — ص ٨٣

(٢) "The Individual Criminal", Ben Karpman, p 136

(٣) "Psychological Abstracts", vol. 22, No 7, July 1948

إيجاد صورة منظمة فى أذهاننا بقدر الإمكان لهذا الخليط الهائل الذى نشهده ونحيا فى ضروبه ، فنحصل بذلك على أساس للاستقرار ، وهو جزئى دائماً . وربما كانت أهم مميزات هذه الصورة أن لها حظاً من البساطة والثبات ، فليس بها من التعقد ما بموضوعها الموجود فى الخارج ومن ثم فهى بهذه الميزة تحقق لنا الاقتصاد فى الجهد الفكرى ، كما أنها على حظ من الثبات قلما يتوفر فى الموضوع أيضاً . فإن الموضوع قد يتشكل بعدة أشكال فى حركته ، سواء أكان ظاهرة حية أم ظاهرة فيزيقية ، لكن هذه الحركة تمضى على الدوام على أساس قوانين ثابتة .

ومن هنا نقرر أن مهمتنا فى مثل هذا البحث هى الكشف عن الدلالة الدينامية للجريمة فى المجال الاجتماعى . فإن السلوك أيا كانت الصورة التى يظهر بها محصلة لتفاعل عدد معين من القوى أو الموجهات ، فإذا نظرنا إلى المجال الذى يتم فيه السلوك الإجرامى هذه النظرة ، موحدين بين مقوماته على أساس أنها مجموعة من الموجهات تختلف فيما بينها من حيث القيمة — أى من حيث مدى التأثير فى السلوك — لا من حيث النوع ، أمكن لنا أن نحسب بطريقة منظمة اتجاه المحصلة ودلالتها فى حالة السلوك الإجرامى . وفى ذلك نكون مهتدين بهدى هذه القاعدة الحسابية البسيطة ، ومؤداها أنك إذا أردت أن تحسب قيمة ممتلكاتك فلا تجمعها بعضها إلى بعض من حيث هى أشياء من أنواع مختلفة ، ولكن حولها أولا إلى وحدات متجانسة ، ولتكن هذه الوحدات هى القيمة النقدية لكل منها .

ما هى الجريمة :

ولنتقدم الآن خطوة نحو صميم بحثنا . فقد حاول جيروم ميكايل J. Michael وموريتيمر أدلر M. Adler أن يضعا تعريفاً للجريمة ، فقررا أنها السلوك الذى يحرمه القانون الوضعى . ومع أن هذا التعريف لا يرضى منطق أرسطو ، لأنه شبيه بتعريف الابن بأنه من له أب والظلام بأنه ما يمحوه النور إذا بدا ، مع ذلك فإنه كما سنرى ، تعريف لا بأس به إذا فهمنا القانون من حيث دلالته فى المجال الاجتماعى . وعلى هذا الأساس نقبله ، وبالتالى نأخذ على الباحثين رفضهما لتعريفات أخرى ، من قبيل أن الجريمة هى السلوك اللاأخلاقى ، أو إنها السلوك المضاد للمجتمع . ذلك أن دلالة القوانين الخلقية والتقاليد فى المجال الاجتماعى لا تكاد تفترق عن دلالة القوانين الوضعية فيه ، فهى جميعاً ضروب من الحواجز تحول دون

اتجاه أفعالنا وجهة معينة وتبيح اتجاهها وجهة أخرى ، والقوانين الوضعية تختلف من مجتمع لآخر ، فهى من هذه الناحية لا تكاد تزيد فى مقدار ثباتها على القوانين الخلقية والتقاليد ، ومن ثم فإن تعريف الجريمة بنسبتها إلى القوانين الوضعية لا يكاد يفضل التعريف بنسبتها إلى الأخلاق أو العرف أو التقاليد .

والواقع أننا نستطيع أن نستبدل بالتعريف السابق تعريفاً آخر قد صغناه على أساس القاعدة الحسابية سالفة الذكر ، فيكون أكثر دقة وأشد اقتراباً من الروح العلمية ، وذلك بأن نقول إن السلوك الإجرامى هو الذى يتجه ضد الحواجز فى المجال الاجتماعى ، أياكان مظهر هذه الحواجز ، تقاليداً أم أخلاقاً أم نظاماً سياسياً ... الخ ولنتقبل هذا التعريف مؤقتاً ، حتى نتقدم خطوات فى بحثنا فنستطيع أن نعدل من هذا التعميم قليلا أو كثيراً . ولا شك أن لدينا من الأمثلة الواقعية ما يشهد بأن التقاليد فى بعض المجتمعات لا تكاد تقل فى وطأتها عن القوانين الوضعية .

ولنا الآن أن نتساءل ، ما هى دلالة الحواجز فى المجال الاجتماعى ؟

المجال الاجتماعى :

يذهب لفين K. Lewin[1] إلى القول بأن أهم ما يلزمنا بحثه فى علاقة المجال بالسلوك هو إمكانية الحركة فى اتجاه معين أو عدم إمكانيتها . فأنا كموظف فى الحكومة المصرية يمكننى أن أتحرك فى اتجاهات معينة ولا يمكننى أن أتحرك فى اتجاهات أخرى ، يمكننى أن أدخل بعض المكاتب الحكومية وأن استمتع بالسفر مجاناً فى بعض الأحايين ، ولكن لا يمكننى أن أشترك فى منظمة سياسية ولا أن أنتظم فى بعض الأعمال التى تدر الكسب ، فهناك إذاً مناطق فى مجالى الاجتماعى أستطيع أن اتحرك فيها ومناطق أخرى لا أستطيع أن ألجها ، ومن الواضح أن هذه المناطق ليست ثابتة بالنسبة للجميع ، ولكنها تختلف من شخص لآخر بحسب دلالته فى المجتمع .

والشىء المهم إذاً هو أن المجال الاجتماعى غير متجانس ، فهو شبيه بأرض مليئة بالمرتفعات والمنخفضات ، فها هنا ممرات نستطيع أن نسلكها ، وهناك عقبات كأداء من العسير علينا أن نتخطاها إلى أهدافنا . وليس المجال الاجتماعى منفرداً من بين مجالات سلوكنا بميزة عدم التجانس هذه ، فإن مجال نشاطنا الفكرى بألوانه

(١) "A Dynamic Theory of Personality", K. Lewin, tr. by P.K. Adams & K.E. Zenner, 1st ed., 3rd impr. Mc Graw-Hill. Co., New York, 1935.

المختلفة يمتاز بهذه الميزة أيضاً ، فهناك قواعد رياضية معينة ينبغى ألا نتخطاها عند ما نقصد إلى حل مسألة رياضية ، وهناك قواعد معينة للبحث العلمى عند ما نجريه ينبغى ألا نغفلها ، وثمة قواعد منطقية لا بد من مراعاتها عند ما نفكر فى حل معضلة منطقية أو مشكلة عامة ؛ وكذلك الحال فى مجالنا الحركى . ومن ثم فإننا نستطيع أن نضع معالم صورة بسيطة لمجالات نشاطنا بما فيها المجال الاجتماعى ، فنقول إن المجال يتألف من أهداف نسعى إليها فى نشاطنا ومسالك أو ممرات يلزمنا سلوكها نحو هذه الأهداف وحواجز ينبغى ألا نعتدى عليها فى هذا السلوك . وليس من الضرورى طبعاً أن تكون هذه الحواجز مادية دائماً كأسوار السجون وأسلحة الجند والأغلال الحديدية ، ولكنها قد تكون تصورية ، ومع ذلك يكون لها من الدلالة وقوة التأثير ما للأسوار والأسلحة والأغلال . فالتقاليد مثلا ضرب من ضروب الحواجز فى المجال الاجتماعى تقيد سلوكنا فى ناحية من نواحيه وتحتم عليه أن يمضى فى طريق معين ولا يمضى فى طريق آخر ؛ وكذلك المبادىء الأخلاقية السائدة مجتمعنا ، وأوامر الوالدين بالنسبة للطفل وأوامر الرؤساء بالنسبة للمرؤوسين ، كلها حواجز يظهر أثرها فى سلوكنا فنحن فى الغالب لا نعتدى عليها وإنما نحاول أن ندور من حولها أو نبتعد عنها ، فإذا حاول أحد الأفراد أن يعتدى على بعض هذه الحواجز فى السبيل إلى هدفه ، فقد ارتكب جريمة قانونية أو خلقية على حسب دلالة الحواجز فى المجال .

لكن متى يمضى السلوك فى اتجاه عدوانى ؟

من الواضح أننا فى الغالب لا نسلك هذا السلوك ، وأن فئة قليلة من أبناء المجتمع تقترفه فى ظروف خاصة ، وليس من اليسير علينا أن نجد لهم عذرا فى الجهل بهذه الحواجز ، ذلك أن الأغلبية تجهلها ومع ذلك تسلك سلوكا لا يتعارض معها ، أضف إلى ذلك أن علاقتنا بهذه الحواجز فى الواقع ليست علاقة معرفية ، ليست علاقة مشعوراً بها فى مستويات الإدراك الواضح - وإذا كنا ندرك بعض الحواجز فى وضوح ، فهذا البعض قليل جداً ، وحتى بالنسبة له لا نصدر فى سلوكنا عن هذا الإدراك ، إنما تتحدد علاقتنا به على أسس دينامية . فلا ألبث أن أجد سلوكى يتجه هذه الوجهة التى لا تتعارض معه ، دون أن أناقش نفسى مثل هذه المناقشة التى أشار بها الفيلسوف كنت Kant كيلا نتعارض مع المبدأ الأخلاقى الأسمى .

لا بد إذاً أن يكون ثمة اختلاف دينامى عميق بين موقفنا ، وموقف هذا الزميل

الذى يعتدى على بعض الحواجز فيكون بذلك مقترفا لجريمة . إنّ سلوكنا يمكن أن يوصف بأنه سلوك توافقى ، فى مقابل ذلك السلوك العدوانى ، الأول متفق ومنسجم مع التنظيم العام للمجال الاجتماعى والأخير مضاد له معتد على بعض جوانبه ؛ وقد عرف أندرسن السلوك التوافقى بأنه السلوك الذى يستجيب لفوارق الغير ، ومن هنا يلزمنا أن نعيد النظر فى هذه الصورة التى قدمناها للمجال الاجتماعى ، لنحدد دلالة « الغير » فيها .

فمن الغير نتخذ أصدقاء كما نتخذ أعداء ، ولنا من بينه من هم مجرد زملاء ، كما أن لنا رؤساء ومرؤسين أحياناً ، أضف إلى هذا الجمع أعضاء أسرتنا . وبذلك يتبين لنا كم أن علاقتنا بهذا « الغير » معقدة . فمن المحقق أن علاقتنا بآبائنا غير علاقتنا بأصدقائنا ، ويظهر أثر هذا الاختلاف فى العلاقة فى سلوكنا عند ما نكون فى حضرة هذا أو ذاك ، فنحن لا نبيح لأنفسنا مع الأب ما نبيحه مع الصديق ، ومع الصديق لا نبيح لأنفسنا حرية مطلقة فى السلوك ، بل ما نزال نبقى على بعض الحواجز التى يحددها وجوده ، فلا نتناول بالسخرية موضوعاً يسوءه أن نسخر منه ولا نندفع فى امتداح شخص قدم الإساءة إليه ، ومعنى ذلك أن هذا الصديق يقوم فى مجالنا كحاجز يحول دون سلوكنا فى اتجاهات معينة ، ونحن لا نعتدى على حدوده من حيث هو حاجز ، ومن ثم فإننا نظل محتفظين بصداقته . ونحن لا نفعل ذلك فى حالات الصداقة فحسب ، بل نراعى حدود الغير حتى ولو كانوا مجرد زملاء عابرين فى طريق أو قطار ، ومن الجلى أن الحدود فى حالة هؤلاء العابرين قد تتقلص حتى تصبح مجرد حدودهم الفيزيقية ، لأن الموقف لا يتطلب أكثر من ذلك ، ولأننا لا نشهد من « أنواتهم » غير هذا الأنا الفيزيقى .

ولكنا إلى الآن لم نتخط مستوى الملاحظة إلى مستوى التفسير ، لماذا نسلك هذا السلوك التوافقى ، أو كيف نسلكه ؟ هذه هى المشكلة . فإذا عرفنا العوامل الجوهرية فى هذا السلوك كان هذا بلا شك خطوة هامة نحو معرفتنا بالعوامل الجوهرية فى السلوك الإجرامى .

الأساس النفسى للتكامل الاجتماعى :

يذهب كوفكا(١) إلى التفرقة بين نوعين من الجماعات ؛ جماعات نرتبط بها

(١) "Principal of Gestalt Psychology". K. Koffka, NewYork, 1936, P. 652.

بعلاقات غاية فى التعقد والمتانه وتسمى جماعات سيكولوجية ، وجماعات نرتبط بها بعلاقات بسيطة نسبياً وعابرة وتسمى جماعات اجتماعية ، فأنا وأصدقائى الأصفياء نكون جماعة سيكولوجية ، لكنى عند ما أكون فى السينما أو فى الترام أكون مع الآخرين جماعة اجتماعية ؛ والفرق بين الجماعتين هو فى درجة التكامل الاجتماعى على حد تعبير الدكتور مراد[١] .

وعلى أساس هذا الفرق يختلف تنظيم الموقف فى كل منهما . وقد أبدى فرتهيمر M. Wertheimer[٢] ملحوظة هامة ، إذ قال : « عند ما يعمل جماعة من الناس سوياً ، يندر أن يظلوا مجرد عدد من « الأنوات » المستقلة ، ولن يحدث هذا إلا تحت ظروف خاصة جداً . والذى يحدث بدلا من ذلك هو أن يصبح المشروع العام محط عنايتهم جميعاً وبالتالى يعمل كل منهم باعتباره ... جزءاً من كل. ولك أن تتخيل جماعة من أهل الجزر فى بحار الجنوب يشتركون فى عمل جمعى ، أو جماعة من الأطفال يلعبون معاً . عندئذ لن تجد « أنا » واقفة وحدها ، إلا فى ظروف خاصة جداً . وإذ ذاك قد ينقلب التوازن الذى كان متحققاً أثناء العمل الذى يسوده الانسجام ، ويحل محله توازن آخر (يكون مرضياً فى بعض الحالات) »

وقد أفاد شولته H. Schulte من هذه الملحوظة ، فافترض وجود حالة أسماها حالة « النحن » ، تتحقق لدى الشخص فى المواقف التى يحقق فيها التكامل الاجتماعى . وبالتالى يظهر أثرها فى سلوكه ، ولعل أبرز هذه الآثار ظهور استعماله لضمير المتكلم الجمع عند ما يتكلم عن هذه الجماعة التى حقق معها تكاملا اجتماعياً بدرجة مرتفعة ، وهو يستعمل هذا الضمير عندما يتحدث عنها حتى فى غيابها ، فقلما يقول « أنا » أو « هم » وإنما يقول « نحن » ، نحن نرى كذا ، ونحن قد فعلنا كذا . فليس للأنا لديه استقلال من هذه الناحية ، إنما هو جزء من كل ، وليس هذا التعبير بالنحن سوى مظهر جزئى لهذه الحقيقة الدينامية ، التى تتجلى فى مظاهر أخرى متعددة على حسب ألوان نشاطه المختلفة . إنه على الدوام جزء من كل ، وليس أنا مستقلا مكتملا فى ذاته ومغلقاً بالنسبة للخارج . وليس هذا المبدأ مبدأ معرفياً ، ولكنه مبدأ دينامى . فلامناقشات ولا أقيسة تتم بذهنه بقدر ما يصدر نشاطه صدوراً مباشراً على هذا الأساس .

(١) الأسس النفسية للتكامل الاجتماعى — الدكتور يوسف مراد — مجلة علم النفس — مجلة ٢ عدد ٣

(٢) "A Source Book of Gestalt Psychology" W.D. Ellis, London 1938, P. 7

الجريمة والتكامل الاجتماعى :

من هنا يمكن أن نتقدم نحو تعليل عدة ظاهرات مترابطة ، تدور كلها حول مسألة السلوك الإجرامى . هذا الامتناع التلقائى من جانبنا عن ارتكاب الجريمة ، وهذا التردد والتأنيب الذى نمارسه عندما نفكر فى ارتكاب بعض الجرائم أحياناً ، ثم هذا الاندفاع من الجميع إلى مطاردة المجرم دون أى تكليف بذلك . وقد نجد زيادة على ذلك المفتاح لتفسير كثير من الظاهرات التى ذكرناها فى بدء هذا المقال كأمثلة على شدة الصلة بين المجتمع والجريمة .

إن الصورة الأولى التى رسمناها للمجال السلوكى أيا كان نوعه هو أنه مجموعة من القوى أو الموجات ، بينها فعل وانفعال حتى يتحقق بينها توازن . وأى نشاط نبذله إنما نمضى به فى هذا الاتجاه عن قصد أو عن غير قصد ، ومعنى ذلك أن صدور أى نشاط منا يدل على اختلال فى توازن القوى فى أحد مجالاتنا ، وسعى من جانبنا نحو إعادة الاتزان . ومن بين هذه القوى الأنا والنحن ، وقد تكون الأنا قوة مؤثرة فى الغير أو فى المادة غير الحية وقد تكون متأثرة بأحد مقومات المجال ، كما يظهر من تأثرها بالنحن . وهذا التأثر يدفعها إلى أن تبذل نشاطها فى مسالك معينة ، ومن ثم نجدنا ممتنعين تلقائيا عن مقارنة الجريمة .

وقد نندفع نتيجة لأحد المواقف نفكر فى الانتقام من أحد الأشخاص بطريقة غير مشروعة ، فإذا بنا نتردد ونحجم عنها فى معظم الأحوال ، وقد ينتابنا بعد ذلك نوع من التأنيب ، وهذا التأنيب وما سبقه من تردد وإحجام مظاهر مختلفة لحقيقة دينامية هى ضغط النحن على الأنا ، ومن ثم يزداد التأنيب شدة كلما كانت النحن أشد ضغطاً ، ومن هذا القبيل التأنيب الذى كنا نمارسه فى طفولتنا عند ما نندفع نرجو لآبائنا بعض السوء نتيجة لأنهم آذونا أو حرمونا من شىء كنا نطلبه بإلحاح ، ومن هنا نلمس هذه الحقيقة وهى أن المجتمع يحيا فى نفوسنا بقدر ما نحيا فيه ، وهى الحقيقة التى يتفق عليها فرويد وهنرى فالون H. Wallon[1] رغم ما بينهما من تعارض.

وهذا المشهد الذى نلمسه بين الحين والحين . هناك شخص يعدو فى الأزقة ، ومن خلفه جمع آخذ فى الازدياد باستمرار . يطاردونه وهم يصيحون بنسبته إلى

(١) « أثر الآخر فى تكوين الشعور بالذات » — هنري فالون — مجلة علم النفس — مجلد ٢ عدد ٢

جريمته ، فهو سارق أو قاتل أو ما إلى ذلك ، ومن المؤكد أن الشرطة لم تطلب إليهم أن يطاردوه ، كل ما هنالك أنهم لمحوا شخصاً يعدو ومن خلفه شخص آخر يصيح باسم الجريمة ، فاندفعوا وراء الغريب » ، إنهم جميعاً مع المستغيث يكونون « نحن » وهذا المجرم شىء « آخر » ، خارج عن نطاقهم ، إنهم جميعاً مجتمع متكامل على أساس الاعتراف (الدينامى) المشترك ببعض الحواجز والممرات والأهداف أما هذا « الغريب » فكيف يظل بينهم وهو خارج عن نطاق تكاملهم ، بل لقد اعتدى على بعض مقومات هذا التكامل ، ومن ثم فقد تكاتف الجميع بضغط النحن على إبعاد هذا الغريب بأية طريقة . وقد شاهدت ذات مرة جماعة من سكان أحد الأزقة يطاردون ثعباناً فلم أكد أفرق بين المشهدين ، فها هنا « شىء غريب » يبرز بين جماعة بينها قسط مشترك من مقومات المجال يوحد بينها فى « نحن » لها درجة معينة من القوة .

ومن الجلى أن هذا الاندفاع الذى نشهده نحو طرد الغريب ناتج عن أن الاتزان الذى كان متحققاً فى حالة النحن قد فقد بمجرد ظهور هذا الغريب ، أى أنه اندفاع نحو استعادة الاتزان المفقود .

وازدياد شناعة الجرم كما يحسه الشعور العام ، يتناسب تناسباً طردياً مع مقدار معارضته للتكامل الاجتماعى . فأنا إذا ارتكبت جريمة ضد واحد من أصدقائى الأعزاء كانت فى ميزان الشعور العام أثقل من نفس الفعل لو أنه ارتكب ضد شخص لا تربطنى به صلة مودة ، وبالمثل إذا ارتكبت جريمة ضد أبى أو أمى فتلك جريمة نكراء لا تكاد تعدلها جريمة ، ومن ثم نجد بعض الشرائع القديمة — وهى أصدق تمثيلا للشعور الاجتماعى العام — تقرر أقسى أنواع العقاب لمن يرتكب هذا النوع من الجرائم .

وليست الجريمة وحدها هى التى تحدد درجة معارضتها للشعور العام ، فقد تكون هذه الجريمة نكراء فى تقدير أحد المجتمعات ولا تكون كذلك فى نظر مجتمع آخر . ويكون ذلك تبعاً لدرجة التكامل التى يكشف عنها كل من المجتمعين . فكلما كان المجتمع أشد تماسكاً كانت الجريمة فى تقديره أشد إمعاناً فى الإجرام . وفى الوجه القبلى يكفى أحياناً أن تنظر إلى إحدى النساء حتى تعتبر هذه جريمة تستحق عليها عقاباً قد يصل إلى حد القتل . وتدل كل الدلائل على أن مجتمع الوجه القبلى أشد تماسكاً — فى مستوى للمعيشة بدائى إلى حد بعيد — من مجتمع

القاهرة مثلا أو مجتمع الوجه البحرى . ولعلنا نستطيع أن نفسر على هذا الأساس ظاهرة ازدياد الإجرام فى الوجه القبلى التى ذكرناها فى بدء هذا المقال ، لا سيما إذا عرفنا أن معظم ما يرتكب هناك من جرائم يكون الدافع إليه الانتقام ، أى أنها بمثابة عقوبات على جرائم قد يصل بعضها إلى علمنا .

ولكنا لا نستطيع إلا أن نشعر إزاء هذه العقوبات أنها هى نفسها جرائم ، وأقصد بضمير الجمع هنا نحن أعضاء مجتمع المدينة ، ثم إن الدولة من حيث إنها الجهاز الحاكم تجرد آلاتها من شرطة وقضاة للقبض على مرتكبيها ومحاكمتهم . ومعنى ذلك أننا نرى أن هؤلاء الذين ارتكبوا الجريمة باسم العقاب قد اعتدوا على بعض الحواجز فى مجال كان يضمنا وإياهم ، ومن ثم فهم قد أصابوا الاتزان المحقق وبالتالى فنحن نسعى إلى إعادة الاتزان .

لكن المشكلة هنا معقدة غاية التعقد .

إلى أى مدى يفترق القانون الوضعى فى تقديره للجريمة مع الشعور الاجتماعى العام . فمن المحقق أن الجهاز الحكومى إذا أدان شخصاً ووقع عليه عقوبة حتى ولو كانت الإعدام فإننا لا ننظر إلى هذا الفعل على أنه جريمة . ومع ذلك فهى جريمة أن تقرر إحدى العائلات المتأخرة فى الصعيد إدانة أحد أفرادها وتقتله باتفاق جميع أفرادها الذكور .

ولكي نستطيع الإجابة عن هذا السؤال ؛ نبسط الموقف قليلا ، فنسند هذه الجريمة إلى فرد بدلا من أسرة ، يندفع إلى ارتكاب جريمة قتل بدافع الانتقام مثلا ؛ ثم نتساءل كيف حدث هذا ؟ وهو السؤال الذى ألقيناه منذ بدأنا هذا المقال ولم نجب عنه بعد إجابة تامة ، ولو أننا خطونا بضع خطوات نحوه . لا بد أن دلالات المجال الاجتماعى قد تغيرت تغيراً كبيراً عند هذا الشخص ، وعلى الأقل فقدت الحواجز قيمتها كحواجز ، ومن ثم فقد اندفع فى سلوكه اندفاعة لا نقرها ، لأنه فيما نرى قد اعتدى على الحواجز ، والواقع أنه لم يعتد على الحواجز لأنها لم تعد أمامه . قد تكون تغيرت فأصبحت وسائل ، أو أية قيمة أخرى فى المجال ، لكنها على كل حال لم تعد حواجزاً .

كيف تم هذا التغير ؟ ما هى مؤهلاته وظروف تحققه ؟

ها هنا يصبح البحث أكثر اصطباغاً بالصبغة السيكولوجية .

وهو ما نؤجله إلى مقال قادم .

مصطفى اسماعيل سويف